دوران مجنون فالدهر مبتدا وبه وخبره و
الا يسير سيرا والتقدير وما الدهر الا يدور دوران مجنون فالدهر مقامه والباعث على نصب
دوران مفعول مطلق وعامله يدور محذوف واقيم المضاف اليه دوران وكونه واقعا بعد الايجاب
مجنون على هذا التقدير امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر ولانه اسم للدولاب التي يستقى عليها
والباعث على تقدير دولاب مجنون كونه لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب المطلقة الا ان
المافتازانى جعل الساقل عليا زيادة بعكس واسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان
تكون آلة لها نحو ضربته سوطا ولكن الفقيه وما صاحب الحاجات الا معذبا فانه فى تقدير الا مع
معذبا اى تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على نا ويله بالمصدر ما تقدم لان
معذب اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما
مذهب سيبويه فلا لانه لا يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب
بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل وانشده ابن مالك ارى
الدهر الا مجنونا وحكم بزيادة الا واعترضوه فى المغنى وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا
فى الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثانى جواز النصب مطلقا وهو قول يونس
والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفرا والرابع جواز النصب
بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض
نفى الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن فى نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد على خبر لمبتدا
محذوف اى بل هو قاعد او لكن هو قاعد ولم يجز فى قاعد نصبه بالعطف على قائما لانه وا
قع بعد بل او لكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اى مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله
ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل واجاز المبرد كون بل ناقلة معنى
النفى الى ما بعدها فيجوز على هذا ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعد انظر
الموضح فى باب العطف من هذا الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم
خلافا للفرا واما كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل
كقوله وما شيء من اعتب فمسى خبر مقدم ومن اعتب مبتدا مؤخر وحكى الجرمى ما مسيئا
من اعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذى عاد الى مسرتك بعد ما اساءك وقوله
وما خذل قومى فاخضع للعدا ولكن اذا ادعوهم فهم هم فخذل بتشديد الذال المعجمة
جمع خاذل خبر مقدم وقومى مبتدا مؤخر فاما قوله وهو الفرزدق فاصبحوا قد اعاد
الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ
ولا يكاد يعرف وقيل غلط وان الفرزدق تميمى لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقد رام ان يتكلم
بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربى لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته
كما قال سيبويه وقيل بشر خبر ومثلهم مبتدا ولكن بنى على الفتح لابهامه مع اضافته الى المبنى
وهو الضمير والمبهم المضاف لمبنى يجوز بناوه واعرابه ونظيره فى البنا على الفتح انه لحق مثل ما انكم
تنطقون لقد تقطع بينكم فى قراءة من فتحهما مع انهما يستحقان الرفع على التمييز لحق فى الاول
والفاعلية فى الثانى واتى بنظيرين ليلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال
لان اضافة مثل لا تفيد التعريف وهو فى الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب
على الحال وبشر مبتدا والخبر محذوف مقدم على المبتدا ليلا يلزم تقديم الحال على عاملها
الظرفى وهو ممتنع او نادر اى ما فى الوجود بشر مثلهم اى مماثلا لهم قاله المبرد ورد بان
حذف

حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع فى المغنى وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ هم فى زمان ما
فى مثل حالهم بشر قاله ابو البقا وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر اى فى مثل حالهم وا
سم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة
فى سبب تلقيبه بالفرزدق فقال فى ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب
به لانه كان جهم الوجه وقال فى كتاب طبقات الشعرا انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره وقال
ابو محمد ابن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدرى ثم برا منه فبقى وجهه جهما ونهذه
الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفى وترتيب
زكن اى علم الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله
وهو مزاحم ابن الحارث العقيلى وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا
عارف والاصل ما انا عارف كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال تعرفت
ما عند فلان بتشديد الراء اى تطلبته حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك ان مزاحما لما اجتمع
بمحبوبته فى الحج ثم فقدها فسال عنها فقالوا له تعرفها فى منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف
كل من وافى منى حتى اسال عنها الا انه كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز الحمل للتوسع
فيهما كقوله باهبة حزم لذ وان كنت امنا فما كل حين من توالى مواليا والاصل فما من
توالى مواليا كل حين فما نافية ومن توالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا
والى ذلك اشار الناظم بقوله وسبق حرف جر او ظرف كما بى انت معنيا اجاز العلما
والاصل ما انت معنيا بى وفهم منه ان المعمول اذا لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط
الرابع واما لا فاعمالها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطايفة من
البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه على الاعمال يشترط له الشروط السابقة
فى عمل ما ما عدا الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان الزايدة ويشترط ان يكون المعمولان
نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله فى النكرات اعملت كليس لا واما قول
النابغة لا انا باغيا سواها ولا فى حبها متراخيا وقول المتنبى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا
فمن النوادر فان قلت كيف جعلتها دالا ومن مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه قاعد اقلت
لا عمل للا بل هى زايدة والاسمان تابعان لمعمولى ما والغالب فى لا ان يكون خبرها محذوفا
حتى قيل بلزوم ذلك كقوله وهو سعد ابن مالك جد طرفة ابن العبد من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا وخبرها محذوف اى لا براح لى والصحيح جواز ذكره اى
الخبر كقوله تعز فلا شى على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز فعل امر من
التعزية وهى التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهى عاملة عمل ليس وربما ظن
كثيرا ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك انبه عليه فى المغنى وشى اسمها
وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشى او لغو متعلق بباقيا وباقيا خبرها والاول اولى وكذا القول
فيما بقى والوزر الملجا والواقى الحافظ واما بشرط الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان
فلان ان لا تزاد بعد لا اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها واما لات فاصلها لا النافية ثم زيدت
عليها التا لتانيث اللفظ وللمبالغة فى معناه اولهما وخصت بنفى الاحيان وزيادة التا هنا
احسن منها فى ثمت وربت لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التا ومن ثم لم تتصل بلا
المحمولة على ان قال صاحب الحافى لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب نهى فى المرتبة

قيف يجوز ان اعمالها حال
تقدم معمول الخبر على الاسم
اذا كان ظرفا او جار او مجرور
والمجرور به حال تعلقه بالخبر على
الاسم اذا كان ظرفا مع ان
المعمول لا يؤذن بعواملها
تقديم العامل عاملها قال الاقلم عمال كلا
بجواز تقديمه اذا كان ظرفا
كما قالوا فى معموله علم يجوز
تقديمه قرضنا انه لم
يجيء فى العباس
بمقتضيه

Copyright © King Saud University